

الذي للمعتزلة وقد يفهم من عبارة يسى ان  
 النزاع في المركب فقط وح مفعول المم اما الجمل  
 فهو ضد العلم اي المركب وقول المم وما في معناه  
 الخ مبتدأ او المستك وما عطف عليه خبره وكذا  
 كون العلم ضروريا الخ اي معنى الجمل كما يفهم  
 عبارة المم وفي بعض الحواشي وكذا كذا كون  
 كلمة ضروريا الخ لان الضروري ما قارنه ضروري  
 او حاجة اوله بقرانه قدرة حادثة او ما حصل  
 لا عن دليل او ما حصل لا عن نظر افعال في حده  
 الاول في حقه ممنوع وكذا الثلاثة لاجل الاول  
 تنبيه المتكلمين وذكره في الكبرى عن المفتوح  
 لا يتقوله كذا فتقول الضروري بالمعنى الاول  
 ومعنى الجمل ظاهر لا شأنا به بالحدوث  
 المستلزم سبقتهم عنده واما بالمعاني الاخر  
 قطعا من عبارة هذا المحشى وفي شرح الكبرى  
 اننا لا نستلزم سبق الجمل وان المانع من اطلاقها  
 انما هو توهم ارادة الاول وكذا اذ كرر ليس  
 ان الضروري بمعنى ما حصل بغير طلب انصاف  
 على تعالي به صحيح لكنه لا يجوز ان يراد به

اللفظ

اللفظ من الضرور والاحكامه كلام يسى فابقيه  
 كلامه من ان الضروري باقتسامه في معنى الجمل  
 لا يسلم فان قلت التعمير بمادة الفعل وهو  
 جعل يشعر بالحدوث المستلزم سبقتهم العلم  
 فصح الكلام الذي ذكره المم ان الضروري باقتسا  
 م كما هو ظاهره في معنى الجمل لان الجمل ليس مقوما  
 قلت الافعال المذكورة في التعاريف مجردة  
 عن اعتبار الزمان وقوله او نظر يا ظاهرا وقوله  
 بديهيا قال اليوسفي في شرح الكبرى وكذا المتبع  
 اطلاق لفظ البديع على حد وهو كالمعنى واللفظ لا  
 انه لا يفترق بحاجته بضروره لاجل ان  
 على حد جلي وعلا لانه يشتر بالحدوث لا يتقبل  
 بده النفس الامر اذا اتاها بقتة بغير بقتة  
 شعر بقتة ما ان تغلب على الضم وجود  
 اه اذ انقر ذلك فجعله في معنى الجمل مسلم  
 لا شعوره بالحدوث المستلزم سبقتهم العلم  
 تنبيه ما هو في معنى الجمل لا يخص  
 فيما ذكر بل مثل الاعتقاد والعلم والايمان  
 والسر والجنون والجهل البسيط المتقدم